

دور الميزانية العامة للدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي -دراسة قياسية باستخدام نماذج VECM
The role of the state budget in achieving macroeconomic stability - An empirical study using VECM models

دربال فاطمة الزهراء¹ ، حسناوي مريم²

¹ جامعة عين تموشنت، بلحاج بوشعيب، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر إستراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي

والسياحي (الجزائر)، fatima.derbal@univ-temouchent.edu.dz

² جامعة عين تموشنت، بلحاج بوشعيب، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر إستراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي

والسياحي (الجزائر)، meriem.hasnaoui@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الارسال: 2023/01/18

تاريخ القبول: 2023/03/30

تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس تأثير الإيرادات والنفقات العامة على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل النمو، التضخم، البطالة)، في الجزائر خلال الفترة 1980-2021، بالاعتماد اختبار التكامل المشترك (Johansen) ونموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM)، وتوصلت الدراسة إلى وجود عوامل خارجية كتنقلات أسعار النفط تؤثر على مداخل الدولة وعلى استقرار الاقتصاد الكلي، وأكدت الدراسة على ضرورة إيجاد بدائل تمويلية أخرى للاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الميزانية العامة، مؤشرات الاقتصاد الكلي، الإيرادات الكلية، أسعار النفط، نموذج VECM

تصنيفات JEL : E6 ; H610

Abstract:

The study aims to measuring the effect of revenues and public expenditure on the stability of macroeconomic indicators (growth rate, inflation, unemployment, balance of payments) in Algeria during the period 1980-2021, By using Johansen test of co-integration and VECM model, the study found external factors have a big role in achieving that stability is the price of oil on international markets, the study confirmed the need for other financing alternatives for the national economy.

Keywords : General Budget, Macroeconomic Indicators, vecm model.

Jel Classification : H₆₁₀ ; E₆

المقدمة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية إذ تعد من أبرز الأدوات التي تمتلكها الدولة لإدارة اقتصادها الوطني حيث انتقلت السياسة المالية من طورها الحيادي إلى التداخلي في الحياة الاقتصادية وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 التي اجتاحت أرجاء العالم فقد بينت تلك الأزمة أن النشاط الفردي ليس قادرا وحده على ضمان التوازن الاقتصادي و إنما لابد من تدخل الدولة لتحقيق التوازن وبالتالي التطور الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي جون مينارد كينز في كتابه الشهير " النظرية العامة في العملة والفائدة والنقد " سنة 1936 حيث أوضح بجلاء أهمية السياسة المالية المتبعة من قبل الدولة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

ويرى العديد من الاقتصاديين والمختصين بأن حركة سعر النفط تؤثر بشكل رئيسي على مختلف السياسات الاقتصادية أهمها السياسة المالية التي تعتبر المحرك الأساسي للتوازن الاقتصادي وذلك من خلال التكييف الكمي للنفقات الحكومية التي تتأثر بشكل مباشر بحجم إيراداتها المتمثلة أساسا في الإيرادات البترولية، ففي حال إرتفاع سعر البترول سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الإيرادات وبالتالي زيادة النفقات وانخفاضه يعني نقص الموارد المالية التي تؤدي بدورها إلى حدوث مشاكل عديدة عند إعداد الموازنة العامة وهذا ما يؤثر على مختلف المشاريع الإستثمارية والقرارات المسطرة ، فحسب ossowski وآخرون (2008) ركزوا على الطفرة النفطية التي ظهرت في 2004-2008 مما سمحت للبلدان المنتجة للنفط بزيادة إنفاقها العام كما قد بينت دراسات كل من Bollino (2007) ، (2010) Arezki and ismail ، Husain وTazhibayeva و(2008) Ter Amany A ;El Anshasya, Michae D.Bradley وpieschacon(2009) . فقد أوضحوا في دراستهم أنه يجب عزل الإنفاق عن الإيرادات المتقلبة أي الجباية البترولية فالإرتباط يجعل الدولة تعاني من أزمات أو صدمات تؤثر على السياسة المالية وبالتالي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ولقد شهدت السياسة المالية في الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية هامة تهدف إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتواكبت هذه الإصلاحات مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولعل أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم وتوطيد النمو الاقتصادي إلى غاية 2014، والبرنامج الخماسي الذي يمتد إلى غاية 2019.

إشكالية الدراسة

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تساهم الميزانية العامة للدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؟

فرضيات الدراسة

- ✓ علاقة طردية بين أسعار النفط والإيرادات العامة في الجزائر .
- ✓ علاقة إيجابية بين النفقات العامة في الجزائر ومعدلات النمو الاقتصادي .

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور الميزانية العامة في تحقيق الاستقرار الكلي في الجزائر

الدراسات التجريبية:

- تبحث دراسة (Rahimi, 2021) في تأثير السياسة المالية على نمو الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان للفترة 2003-2019، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للتأخر الموزع (ARDL)، وأظهرت نتائج الدراسة أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي لأفغانستان وأن معاملته يقارب 5٪، كما أن للإنفاق الحكومي تأثير كبير في تأخيرات مختلفة على نمو الناتج المحلي الإجمالي ويظهر علاقة طويلة المدى مع النمو الاقتصادي. على الرغم من أن نتائج التقدير تشير إلى أن السياسة المالية لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي لهذا البلد، إلا أنها لا تتجاوز 5 في المائة مما يعني أنه إذا زادت حكومة أفغانستان نفقاتها بنسبة 1 في المائة، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع بنسبة 5 في المائة.

- دراسة (Kim, J., Wang, M, 2021) تهدف إلى فهم السمات الرئيسية للنظام المالي الصيني وتأثيرها على النمو الاقتصادي الصيني حيث تقوم الدراسة بتحليل تجريبي لتحديد العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي. وتشير النتائج أن استجابة نمو الناتج للتغيرات المتوقعة في الضرائب قد أعاققتها قيود السيولة خلال المراحل الأولى من الإصلاح الموجه نحو السوق، كما ساهم نمو الاستثمار العام في قطاع التصنيع بشكل أكبر في نمو الناتج بالإضافة إلى أن الديون طويلة الأجل لها تأثير كبير على النظام المالي في الصين خاصة على الإيرادات الحكومية.

- تبحث دراسة (Brons, 2000) وآخرون في العلاقة بين السياسة المالية، الاستثمارات والنمو الاقتصادي وذلك بإجراء مقارنة بين دول مختلفة وذلك باعتماد على العلاقات النظرية بين النفقات والضرائب والنمو، كما تقتصر على بعض الدراسات التجريبية للانحدار الخطي البسيط للنمو، فقد توصلوا أن العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي لا تكون على الصعيد الوطني فقط وإنما أيضا على المستوى الإقليمي.

تبحث هذه الورقة البحثية (Macek, 2015) في أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي بالاعتماد على الشروط المؤسسية في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE خلال 2000 إلى 2012 ركزت الدراسة على طرق واختبارات panel regression، توصلت الدراسة أن تأثير الإنفاق الحكومي يؤدي إلى وجود أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في حالة انخفاض الشفافية المالية وتأثير سلبي في حالة ارتفاع الشفافية المالية وذلك في الدول الأقل نمواً فنسبة كبيرة لإجمالي الإنفاق الحكومي الداعم لمعدلات النمو الاقتصادي كما استنتجوا أن قانون WAGNER يصبح ساري المفعول في الدول المتقدمة مع وجود الرفاهية أما في حالة تأثير الضريبي على النمو الاقتصادي في البلدان ذات الظروف المؤسسية السيئة فقد ربطوا هذه النتيجة الشفافية المالية ومستوى اقتصادي مختلف بين الدول .

- تبحث دراسة (Millar, 1997) في آثار قواعد الميزانية على الأداء المالي والاستقرار الكلي للاقتصاد فقد تم عرض قواعد الميزانية في ستة مقاطعات من كندا التي وضعتها مؤخرا إضافة إلى قواعد الميزانية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي OCDE فمن الناحية النظرية لقواعد الميزانية لها ما يبرر اذا كانت تكلفتها من حيث الاستقرار المالي التي تفوقه فوائد مثل تثبيت تراكم الديون الحكومية وتقليل المخاطر فعلى هذا تم فحص فعالية قواعد الميزانية وعواقبها على الاستقرار المالي فالورقة البحثية تقديم الآثار المحتملة للتشريعات قواعد الميزانية في كندا على الأداء المالي ، واستقرار الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية .

- دراسة (شكوري، 2010) تبحث هذه الورقة البحثية بدراسة الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر اعتمادا على بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1965-2007. وقد استخدموا نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكلية (SVAR) لدراسة الأثر طويل وقصير الأجل للآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية، من خلال المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والاستثمار والإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية وأسعار الفائدة الإسمية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق الحكومي مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير فقط، أما تأثيرها على معدلات التضخم والفائدة فقد جاءت إيجابية، ومن ناحية الإيرادات فحدثت صدمة هيكلية إيجابية واحدة سيكون لها أثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي، نفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكن بمضاعف صغير جدا، في حين سينتج عن هذه الصدمة نوعا من الانخفاض في معدلات التضخم على المدى القصير والبعيد.

- تبحث (دراوسي، 2006) في معالجة إشكالية إدارة السلطة المالية للسياسة المالية في تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام في الجزائر خلال الفترة 1990 الى 2004 وبغية الوصول إلى هدف الدراسة قام الباحث بالتطرق للجزء النظري والتطبيقي فالأول ألم بالمفاهيم الخاصة بالسياسة المالية والتوازن أما الثاني فقد ناقش فيه طبيعة الوضع الاقتصادي الجزائري والإصلاحات الاقتصادية المطبقة كما تطرق لتحليل السياسة المالية في الجزائر (الإنفاقية والسياسة الإيرادية) والموازنة العامة في الجزائر مع دراسة التوازن العام، قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها تبني الدول النظام الاقتصادي الحر لا يقلل من أهمية تدخل الدولة وهذا ما تؤكد زيادة النفقات العامة في المصالح العمومية بالجزائر، وأن زيادة النفقات تمثل السبب الرئيسي في عجز الموازنة.

- تبحث دراسة (Ter-Minassian، 2007) إلى توضيح اتجاهات السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط خلال الفترة 2000-2007 ودور المؤسسات المالية الخاصة (صناديق النفط) والقواعد المالية والمسؤولية المالية والتشريع وكذا تأثير سعر النفط على الميزانية العامة، قد أكدت الدراسة أن ارتفاع العائدات النفطية أدى إلى زيادة الانفاق العام وانخفاض العديد من مؤشرات فعالية الحكومة مما أكد انخفاض فعالية استخدام الإيرادات النفطية رغم قيام العديد من الدول المصدرة للنفط بإنشاء صناديق للنفط، والتي كان الهدف منها تعزيز الادارة المالية والمساعدة في تحقيق اهداف السياسة المالية على النطاق الواسع .

1. تحليل السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

تعتبر الميزانية العامة من أهم الأدوات المالية التي تمتلكها الحكومة فهي أداة فعالة لقياس مستوى الممارسة الديمقراطية وأحداث الحكومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولان مجال تطبيقها يمس كل الميادين فهي تعكس مجمل نشاط الدول بل أنها

المرآة التي تعكس بصدق الفلسفة السياسية للسلطة التنفيذية وأهدافها ولعل الاهتمام بالموازنة قد أملت الحاجة إلى حسن تخصيص الموارد المتاحة وترشيد النفقات العامة وقد ساهمت في تطوير أنظمتها واستخدامه كوسيلة لخدمة الاقتصاد الوطني ولعلاج مشكلات البطالة والتضخم والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ولقد اخذ علماء المالية العامة الحديثون يؤكدون أن القضايا المالية جزء من القضايا الاقتصادية والاجتماعية وأن التوازن المالي لا يمكن فصله عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي ولذا أصبحوا يهتمون بالتوازن العام في الحياة الاقتصادية وبالتوازن المالي في إطار التوازن الاقتصادي ورأوا أن ذلك يتم عن طريق الميزانيات الدورية ونظرية العجز المتراكم. ترتبط السياسة المالية في الجزائر ارتباطا وثيقا بأسعار النفط العالمية، لاعتمادها الكلي على الإيرادات النفطية، وبذلك فأى صدمة في أسعار النفط سيكون لها أثر مباشر على السياسة المالية وعلى الاقتصاد الجزائري ككل، وهذا ما أكدته الأزمة النفطية سنة 1986.

أ- تحليل تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1980-2021):

اعتمدت الإيرادات العامة بالجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24.7% من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985 نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات. والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1980-2017

الجدول رقم 01: تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1980-2017

السنوات	الإيرادات العامة	السنوات	الإيرادات العامة	السنوات	الإيرادات العامة
1980	59344	1993	313949	2006	3639900
1981	79085	1994	477181	2007	3687900
1982	75313	1995	611731	2008	5190600
1983	80957	1996	528157	2009	3672900
1984	105782	1997	829500	2010	4382500
1985	107307	1998	774500	2011	3403108
1986	90744	1999	972800	2012	6413000
1987	88808	2000	1138900	2013	3940900
1988	93500	2001	1395800	2014	5738400
1989	116484	2002	1570300	2015	5103100
1990	152500	2003	1947600	2016	5042200
1991	248900	2004	2215200	2017	4740000
1992	311864	2005	3082700		

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية

نلاحظ من خلال الجدول أن السياسة الضريبية بالجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية التي بلغت حوالي 50% سنة 1985، مع تجاوزها لنسب 60% سنوات 1974-1980-1981 نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات، غير أن

انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 (من \$27.56 للبرميل سنة 1985 إلى \$14.4 سنة 1986) أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20% (من 50% سنة 1985 إلى 30% سنة 1986)، و هذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية، فكيف انخفضت هي الأخرى من 38% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1981-1985 إلى 28% من هذا الإجمالي خلال الفترة 1986-1990.

رغم الإصلاحات المنتهجة عقب الأزمة النفطية سنة 1986 والتي اهتمت بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية غير أنها لم تمس علاقات التشغيل. وعليه تدهورت الحالة العامة للنمو الاقتصادي والتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994، ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة ومتخمة بالعمل، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 28% سنة 1998، أما عن النمو الاقتصادي فقد عرف في هذه الفترة معدلات سالبة (-1% سنة 1998، -1,2% سنة 1991، -0,9% سنة 1994)، ونفس الشيء يمكن قوله عن معدلات التضخم التي وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1992 إذ بلغت حوالي 31,66%. تميزت فترة ما بعد 1999 بعودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بعد انخفاضها سنة 1998 إذ انتقلت من \$12.72 للبرميل خلال هذه السنة إلى \$17.97 سنة 1999 لتصل إلى \$38.27 سنة 2004 ثم \$100 سنة 2008. و هذا ما جعل بالحكومة انتهاج سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي. وفي 2011 و 2012 ارتفعت أسعار النفط ما أدى بإيرادات الدولة ترتفع فقد قدرت ب 5790 مليار دينار جزائري و 6339 مليار دينار جزائري على الترتيب ما رفقتها الزيادة في مجموع النفقات 2011 قدرت ب 5858 مليار (دج) و 2012 ب 7058 مليار دج بالرغم من ارتفاع أسعار النفط إلا أن الميزانية كانت تشهد عجزا قدر ب 1.1- % وفي 2012 ب 11.5 %، أما في 2014 ارتفعت الإيرادات إلى 6487 مليار دج وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار النفط في البداية التي قدرت ب 110 دولار للبرميل كما رافقها ارتفاع النفقات إلى 7656 مليار دج.

ب- تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة (1980-2017):

لقد لعبت السياسة الانفاقية بالجزائر دورا مهما في التنمية الاقتصادية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تطور نسب الإنفاق العام التي انتقلت من 30,25% من الناتج الإجمالي الخام سنة 1990 إلى حوالي 79% من هذا الناتج سنة 1998، وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1980-2017

السنوات	النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة	السنوات	النفقات العامة
1980	44016	1993	476624	2006	2452700
1981	57654	1994	566329	2007	3108500
1982	72443	1995	759617	2008	4144000
1983	85632	1996	724607	2009	4224800
1984	115735	1997	914100	2010	4512800

5731407	2011	976721	1998	135301	1985
7058100	2012	1078800	1999	125441	1986
6092100	2013	1160400	2000	111323	1987
6980200	2014	1519300	2001	119700	1988
7656300	2015	1540900	2002	124500	1989
7383600	2016	1786800	2003	136500	1990
5535000	2017	1891800	2004	212100	1991
		2052000	2005	420131	1992

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية

نلاحظ من خلال الجدول أن النفقات العامة تميزت بوتيرة نمو متزايدة عقب الأزمة النفطية 1986 وذلك راجع إلى إرتفاع أسعار النفط العالمية وبالتالي تحسن الإيرادات النفطية، إذ انتقلت من 12.72\$ للبرميل خلال هذه السنة إلى 17.97\$ سنة 1999 لتصل إلى 38.27\$ سنة 2004 ثم 100\$ سنة 2008. و هذا ما أضفى نوعاً من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي. و قد عرف هيكل الإنفاق الحكومي تغيراً ملحوظاً لصالح الإنفاق الاستثماري الذي ارتفعت حصته من 19% سنة 1999 إلى حدود 48% سنة 2007، إذ بلغ معدل نمو الإنفاق الاستثماري خلال الفترة 2000-2007 ما يقارب 300%. إرتفعت نسبة الزيادة في الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 7.55% سنة 2001، إلى 13.3% سنة 2003، وإلى 28.3% سنة 2011، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 11% سنة 2014 وهذه النسب المتزايدة تزامنت مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وإستمر ذلك إلى غاية سنة 2015 رغم ظهور بوادر الأزمة النفطية سنة 2014، أما فيما يخص نفقات سنة 2016 فقد سجلت تراجعاً قدر ب 9% وهذا نتيجة الإجراءات التقشفية المتضمنة في قانون المالية لهذه السنة.

ت- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تمثل السياسة المالية عاملاً أساسياً في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى، وذلك بفضل الأدوات المتاحة لها المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام (القاضي،، 1986) حيث يعد الاستقرار الاقتصادي الهدف الأسمى الذي تسعى إليه كل الدول من خلال استخدام سياساتها المالية، والذي يقصد به الحفاظ على التوظيف الكامل و مستوى ثابت للأسعار، أي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، بمعنى التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الحقيقي، وتحقيق أعلى مستويات استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، إضافة إلى المحافظة على قيمة النقد ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار، وبهذا يهدف الاستقرار الاقتصادي إلى تجنب الآثار السيئة لكل من حالي البطالة والتضخم (العربي، 2004). وبالرغم من تعدد النظريات الاقتصادية المفسرة لحدوث التقلبات

الاقتصادية، إلا أن هناك اتفاق بين رواد السياسة المالية على أن التقلبات في كل من مستوى الدخل القومي والإنتاج ومستوى التوظيف ترجع أساسا إلى التغيرات في الطلب الكلي.

ولتقييم أثر السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي يجب دراسة وضعية المؤشرات الأساسية لهذا الاستقرار والمتمثلة حسب هذه الدراسة في معدل النمو ومعدل التضخم ومعدل البطالة خلال الفترة المدروسة،

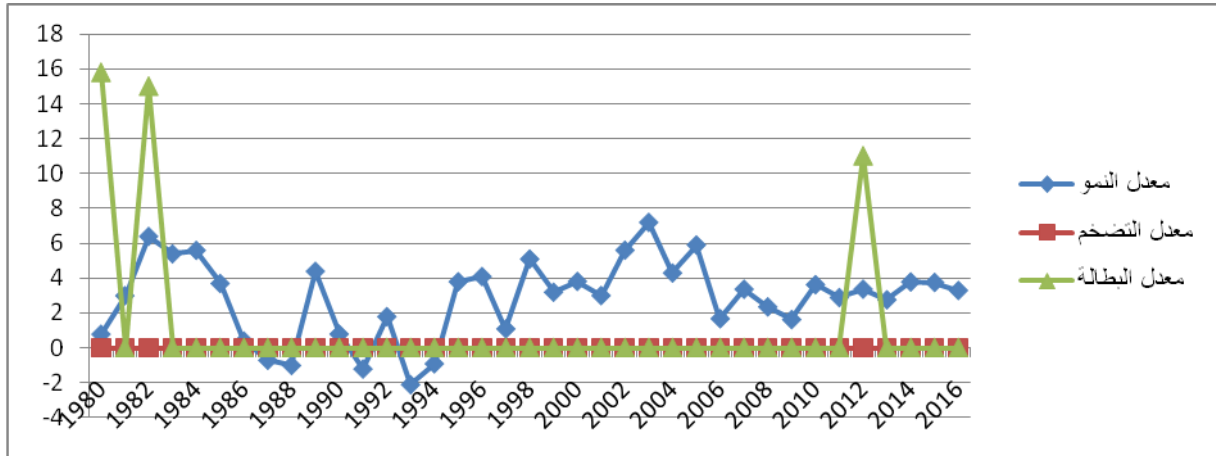
ث - تطور الإيرادات والنفقات العامة من 2018 إلى 2021

الجدول رقم (03) : تطور الإيرادات والنفقات العامة من 2018 إلى 2021

السنوات	الإيرادات	نفقات التجهيز	نفقات التشغيل	النفقات العامة
2018	6714265	4043316	4584462	8627778
2019	6507907	3602681	4954476	8557157
2020	6289723	2929673	4893439	7823112
2021	5328182	2798524	5314506	8113030

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن الإيرادات في حالة تناقص من 2018 إلى 2021 وهذا راجع لجائحة كورونا COVID-19 الذي أثر على الإيرادات الجبائية والبتولية إضافة إلى السبب الرئيسي وهو تراجع أسعار النفط ما أدى بمداخيل الدولة في حالة تراجع. كذلك نلاحظ انخفاض وتراجع في نفقات الدولة من 2018 إلى 2020 ليرتفع من سنة 2020 إلى 2021 وهذا فسرناه بالزيادات في الأجور، وفتح مناصب شغل بترسيم عقود ما قبل التشغيل إضافة إلى منحة العدوى المقدمة للقطاعات التالية، الصحة، ومصالح الحماية المدنية.

-تفسير تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر



إن معدلات النمو المحققة هي ضعيفة جدا مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال هذه السنوات. فالجزائر أنفقت متوسطا سنويا في مجال الاستثمار العمومي يفوق 10% من الناتج المحلي الخام، لتجني بعدها سنويا أقل من 5% مما يكشف عن وجود اختلال وعدم فعالية كبيرة. فضخ نسبة عشرة بالمائة (أي ما يعادل تقريبا 155 مليار دولار) من القيمة الإجمالية في الاقتصاد الجزائري، ثم الحصول على نسبة 4.7% كمتوسط نمو سنوي ما بين 2001 و2007، يعني أننا لم نحقق

أي نتيجة فعلية إذا ما استبعدنا المحروقات التي تصل مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الخام حدود 46%. فهناك ما يسمى بالأثر المضاعف للنمو الذي يفترض أن نحصل على أكثر مما نضخه من موارد، ولكننا نسجل ضياع حوالي 5% من قيمة الاقتصاد سنوياً، وهذا في حد ذاته يكشف عن وجود خلل وفق المقاييس الاقتصادية البحتة في ظل غياب قطاع صناعي وإنتاجي قوي، وضعف فعالية القطاع العمومي وعدم تشجيع القطاع الخاص. وهذا ما تأكده النظرية الكثرية " التي تنطلق من أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مضاعف مع فرض مرونة الجهاز الإنتاجي".

كما شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً مستمراً تزامن مع التوسع في الإنفاق الحكومي ليرتفع إلى 8.89% كحد أقصى سنة 2012، ثم انخفض إلى 3.25% و 2.91% على التوالي سنتي 2013 و 2014، ليرتفع من جديد إلى 6.4% سنة 2016 وهذا ناتج عن التوسع في الإنفاق العمومي إثر تفعيل حركية الاستثمار ورفع الأجور. سجلت معدلات البطالة انخفاضاً حقيقياً من 29.49% سنة 2000 إلى حوالي 10% سنتي 2010 و 2011 لتبقى هذه النسبة مستقرة نوعاً ما إلى غاية 2016 حيث بلغت نسبة 10.4% وهذا راجع إلى استحداث مناصب شغل بمناسبة تطبيق البرامج الاستثمارية المشار إليها سابقاً، إلا أن معظم هذه المناصب كانت في قطاع الوظيف العمومي. و بالتالي فإن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته. فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى انعدام أثر المضاعف الحكومي في هذا القطاع، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع، حيث أن مقدار كبير من الإنفاق الحكومي يتسرب خارج الاقتصاد الوطني بتغذية الواردات، مما يساهم في تخفيض قيمة المضاعف.

وعليه، يجب توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي وذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات بواسطة الاستثمار المنتج خاصة منه الخاص، وهذا بهدف الخروج من وضعية قوة الموارد وضعف الفعالية والتخلص من التبعية السياسية المالية لقطاع المحروقات.

4. دراسة تأثير السياسة المالية على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1980-2021):

لقياس تأثير الإيرادات والنفقات العامة على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل النمو، التضخم، البطالة) في ظل تغيرات أسعار النفط، إعتماداً على دراسات السابقة اخترنا المتغيرات التالية :

$$gdp = dep + rec + inf + oil + unem + \dots + \epsilon$$

حيث :

(gdp): معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

(Dep): النفقات العمومية .

(rec) : الإيرادات العمومية .

(inf): التضخم.

(unem): معدل البطالة .

(Oil): أسعار البترول.

ϵ : الخطأ العشوائي

كل البيانات عبارة عن بيانات سنوية في الفترة 1980-2021 مأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI, 2021)، وتقارير وزارة المالية، كما إعتماداً على منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC .

– اختبار الإستقرارية ل Phillips–Perron:

الجدول رقم (04): اختبار الإستقرارية ل Phillips–Perron

عند المستوى							
		GDP	INF	DEP	POIL	REC	UNEM
With Constant	t-Statistic	-0.8012	-2.0610	0.8192	-1.3865	-0.5199	-1.0946
	Prob.	0.8082	0.2609	0.9932	0.5795	0.8768	0.7089
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5914	-2.3327	-1.9729	-2.4313	-4.0024	-1.6090
	Prob.	0.7792	0.4078	0.5983	0.3589	0.0164	0.7721
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6781	-1.3633	1.6808	-0.3031	0.1092	-0.5603
	Prob.	0.8584	0.1577	0.9756	0.5704	0.7118	0.4684
الفروق الأولى							
		d(GDP)	d(INF)	d(DEP)	d(POIL)	d(REC)	d(UNEM)
With Constant	t-Statistic	-4.1446	-5.7391	-9.0289	-5.7831	-14.5911	-4.4598
	Prob.	0.0023	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0010
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1028	-5.6470	-10.0033	-5.7037	-16.3627	-4.5091
	Prob.	0.0129	0.0002	0.0000	0.0002	0.0000	0.0045
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0676	-5.8072	-7.4804	-5.8470	-12.7358	-4.5151
	Prob.	0.0002	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال الجدول رقم (04) اختبار فيليبس بيرون الموضح نجد أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى في المستويات الثلاث .

الجدول رقم (05) Grenger causality test اختبار السببية –

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEP does not Granger Cause GDP	40	0.34348	0.7117
GDP does not Granger Cause DEP		1.11941	0.3379
INF does not Granger Cause GDP	40	2.25703	0.1197
GDP does not Granger Cause INF		2.99726	0.0629
POIL does not Granger Cause GDP	40	1.43307	0.2522
GDP does not Granger Cause POIL		1.58506	0.2193

REC does not Granger Cause GDP	40	1.00025	0.3781
GDP does not Granger Cause REC		2.34941	0.1103
UNEM does not Granger Cause GDP	40	1.15007	0.3283
GDP does not Granger Cause UNEM		10.1125	0.0003
INF does not Granger Cause DEP	40	0.32549	0.7243
DEP does not Granger Cause INF		0.42955	0.6542
POIL does not Granger Cause DEP	40	7.61272	0.0018
DEP does not Granger Cause POIL		2.20959	0.1248
REC does not Granger Cause DEP	40	2.85739	0.0709
DEP does not Granger Cause REC		1.19875	0.3137
UNEM does not Granger Cause DEP	40	0.59793	0.5555
DEP does not Granger Cause UNEM		0.97857	0.3859
POIL does not Granger Cause INF	40	0.32299	0.7261
INF does not Granger Cause POIL		0.76632	0.4724
REC does not Granger Cause INF	40	0.74062	0.4841
INF does not Granger Cause REC		0.45617	0.6374
UNEM does not Granger Cause INF	40	0.13559	0.8737
INF does not Granger Cause UNEM		1.61399	0.2136
REC does not Granger Cause POIL	40	4.19024	0.0234
POIL does not Granger Cause REC		10.0701	0.0004
UNEM does not Granger Cause POIL	40	0.88877	0.4202
POIL does not Granger Cause UNEM		1.30949	0.2829
UNEM does not Granger Cause REC	40	0.66047	0.5229
REC does not Granger Cause UNEM		1.80412	0.1796

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال اختبار السببية لغرانجر نجد أنه توجد سببية للناتج الداخلي الخام على معدل البطالة ،ويوجد سببية للناتج على أسعار النفط والنفقات العمومية فأرتفاع اسعار النفط يساهم في زيادة النفقات العمومية ،كما توجد علاقة سببية متبادلة بين الإيرادات وأسعار النفط ،فالأسعار النفط تؤثر وتتأثر بإيرادات الدولة حسب ماهو موضح في جدول السببية .

اختبار التكامل المشترك لجوهانسن:

يعتمد هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) باستخدام دالة الإمكانية العظمى (Maximum Likelihood) حيث تفترض هذه الطريقة وجود من المتغيرات الاقتصادية في متجه للانحدار الذاتي من الدرجة وفق الصيغة التالية:

وتوضح منهجية جوهانسن رتبة المصفوفة والتي يبنى عليها النتائج التالية:

* إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للصفر ، فإن هذه المصفوفة تكون صفرية، وتكون جميع المتغيرات لديها جذور الوحدة Unit Root وغير متكاملة تكاملا مشتركا فيما بينها، وبالتالي يجب استخدام الفروق الأولى.

* إذا كانت رتبة المصفوفة تامة الرتبة ، فإن جميع المتغيرات ليس لها جذور الوحدة، أي: أنها متغيرات ساكنة Stationary.

* إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد صحيح ، فإنه في هذه الحالة يوجد متجه تكامل مشترك واحد، والحد الثابت هو عامل تصحيح الخطأ للنموذج.

* إذا كانت رتبة المصفوفة خلاف ذلك، أي: ، فإن ذلك يدل على وجود عدة متجهات متكاملة تكاملا مشتركا.

الجدول (06) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

اختبار الأثر				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.766126	138.7061	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.632580	82.04018	69.81889	0.0039
At most 2	0.397783	42.99143	47.85613	0.1328
At most 3	0.302895	23.21307	29.79707	0.2358
At most 4	0.189227	9.141095	15.49471	0.3525
At most 5	0.024320	0.960189	3.841466	0.3271
اختبار القيمة العظمى				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.766126	56.66593	40.07757	0.0003
At most 1 *	0.632580	39.04875	33.87687	0.0110
At most 2	0.397783	19.77836	27.58434	0.3566
At most 3	0.302895	14.07198	21.13162	0.3592
At most 4	0.189227	8.180906	14.26460	0.3606
At most 5	0.024320	0.960189	3.841466	0.3271

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

يتضح أن إحصائية الأثر أكبر من من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 % وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 أي وجود

علاقتي تكامل متزامن حيث عدد المتجهات التكامل المتزامن هي $r=2$ عند مستوى 5 % مما يدل على وجود علاقتي

تكامل بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الدراسة.

- درجة تأخير المسار VAR

قبل تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) يجب تحديد عدد درجات التأخير المثلى للنموذج. يتم اختيار درجة تأخير مسار VAR اعتماداً على معايير AKAIKE و SCHARZ و H.Q وفق أدنى قيمة إحصائية لهذه المعايير التي تقابل درجة التأخير المقبولة.

الجدول رقم (07): تحديد درجة التأخير

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1986.672	NA	1.42e+38	104.8775	105.1361	104.9695
1	-1831.732	252.7984	2.79e+35	98.61745	100.4274	99.26142
2	-1786.954	58.91785	2.03e+35	98.15547	101.5168	99.35142
3	-1734.221	52.73287	1.28e+35	97.27480	102.1876	99.02272
4	-1616.438	80.58826*	4.63e+33*	92.97044*	99.43459*	95.27033*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

من خلال الجدول و بالاعتماد على المعايير AKAIKE و SCHARZ و H.Q نقول أن التأخير المقبول هو $p=4$ وهذا لأنه يقابل أصغر قيمة بالنسبة لمعظم المعايير.

- تقدير نموذج Vecm

الجدول رقم (08) تقدير نموذج vecm

Cointegrating Eq:	CointEq1					
GDP(-1)	1.000000					
INF(-1)	1137.006					
	(190.221)					
	[5.97728]					
POIL(-1)	-228.1070					
	(102.191)					
	[- 2.23217]					
REC(-1)	-0.006864					
	(0.00280)					
	[- 2.45537]					
UNEM(-1)	3546.090					
	(310.007)					
	[11.4387]					

DEP(-1)	0.000352					
	(0.00194)					
	[0.18171]					
C	-430001.9					
Error Correction:	D(GDP)	D(INF)	D(POIL)	D(REC)	D(UNEM)	D(DEP)
CointEq1	-0.324546	-0.000130	4.79E-05	34.75809	-4.21E-05	5.615366
	(0.16559)	(9.7E-05)	(0.00029)	(6.57867)	(3.5E-05)	(11.1609)
	[-1.95998]	[-1.33542]	[0.16503]	[5.28345]	[-1.20007]	[0.50313]
R-squared	0.492587	0.253981	0.292170	0.904154	0.485053	0.567222
Adj. R-squared	0.228732	-0.133948	-0.075901	0.854315	0.217280	0.342177
Sum sq. resids	1.87E+09	640.4216	5724.629	2.95E+12	83.91635	8.48E+12
S.E. equation	8639.315	5.061311	15.13226	343236.5	1.832117	582310.8
F-statistic	1.866887	0.654710	0.793788	18.14123	1.811435	2.520483
Log likelihood	-400.1663	-109.9106	-152.6235	-543.7680	-70.28065	-564.3829
Akaike AIC	21.23930	6.354391	8.544797	28.60349	4.322085	29.66066
Schwarz SC	21.83647	6.951567	9.141973	29.20067	4.919261	30.25784
Mean dependent	1626.552	0.017527	1.087949	134688.9	-0.058872	206168.9
S.D. dependent	9837.318	4.752984	14.58873	899260.2	2.070857	717960.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 09

يقدر معامل التحديد (معامل التصحيح) ب 0.49 %.

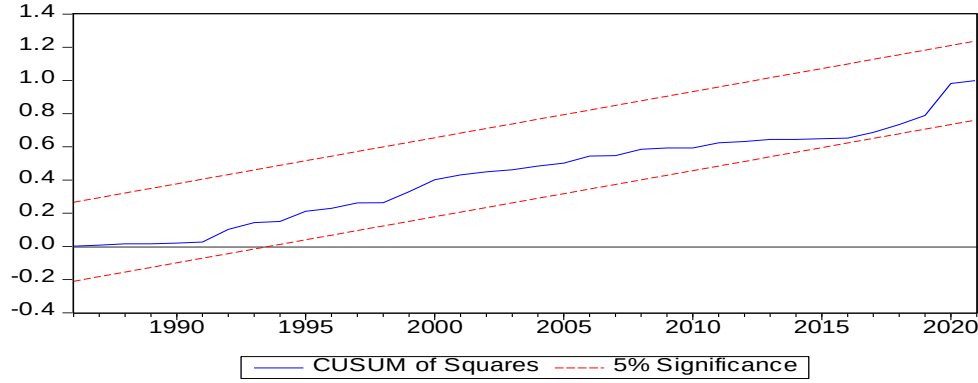
العلاقة سلبية بين الإيرادات العامة والنتائج الداخلي الخام واسعار النفط والنتائج الداخلي الخام. والعلاقة ايجابية بين معدلات التضخم (عكس النظرية الإقتصادية) وهذا الأثر إلا في الفترة القصيرة، معدلات البطالة، الإيرادات العمومية، وأسعار النفط. في المدى القصير أما الطويل فكانت النتائج المتحصل عليها كالتالي

فالعلاقة سلبية بين التضخم والنتائج الداخلي الخام فسرناه بأن التضخم التضخم في المدى الطويل يؤدي إلى الحد من إنتاجية مختلف العوامل، "كما يؤدي المستوى المرتفع من التضخم إلى تغيرات متكررة في الأسعار، و بالتالي زيادة التكاليف ما يؤثر على القدرة الإنتاجية للبلد إضافة إلى القدرة الاستهلاكية .

✓ علاقة إيجابية بين اسعار النفط والنمو الاقتصادي ففي هذه الفترة من 1980 إلى 2021 شهدت اسعار النفط تقلبات مستمرة ارتفاع وانخفاض فقد فسرنا هذه العلاقة بالتغيرات الإيجابية لأسعار النفط "ثورة اسعار النفط 2004 إضافة إلى تحسنات خلال سنة 2015 إلى 2016 وتغيرات الملحوظة المؤثرة إيجابا على مداخل الدولة خلال 2021 .

علاقة إيجابية بين الناتج الداخلي الخام والإيرادات العامة فسرناه بارتفاع الجباية البترولية الأثر الإيجابي للإيرادات الضريبية وارتفاع مداخيل الضريبة التي أثرت بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي كما قد وجدنا علاقة سلبية بين البطالة والناتج الداخلي الخام فانعدام التوظيف ومناصب الشغل أي الطاقة البشرية العاطلة تؤثر بالسلب على معدلات النمو الاقتصادي .

-استقرارية النموذج :



حسب الاختبارين نجد أن النموذج مستقر.

خاتمة :

توصلنا من خلال دراستنا إلى وجد علاقة إيجابية بين أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي ،فالاقتصاد الجزائري يعتمد على نسبة كبيرة من المداخيل البترولية فخلال هذه الفترة 1980 إلى 2021 قد تجاوز الاقتصاد الجزائري أزمة 1986 وقد ارتفعت بعدها مداخيله خلال 2001 إلى غاية الثلاثي الأول 2014 فقد طبق برنامج الإنعاش الاقتصادي ،فتطور الإيرادات في الجزائر والإنفاق العمومي وتأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي مرهون بتقلبات أسعار النفط ، على الجزائر التحكم في نفقاتها العمومية وترشيدها وذلك تماشيا مع المتطلبات الجديدة التي فرضتها الهيئات والمنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي في مجال عرض وتحليل الوضعيات المالية والمحاسبية لذا قد تبنت الجزائر جملة من الإصلاحات والتشريعات القانونية التي تحكم الميزانية العمومية لذا قد صدر القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية والذي يهدف إلى تعزيز مبادئ المساءلة والمساهمة في إدخال نمط جديد في تسيير الميزانيات ،كما استخلصنا انه يجب تعزيز التعاون بين الأعوان الماليين وخاصة المراقب المالي والمكلفين بتنفيذ الميزانية إضافة إلى توجيه صرف النفقات العامة لتحقيق الأهداف المسطرة.

كما يمكننا أن نقترح:

ضرورة حتمية على الجزائر ترشيد نفقاتها وتنويع إيراداتها والاهتمام بالمشاريع الإنتاجية والمناطق الصناعية والحرّة التي من شأنها أن تفتح مجالات الإستثمار ما يخفض من معدلات البطالة وينشط العامل البشري وبالتالي يؤدي هذا الأخير بآثار ايجابية على الاقتصاد الوطني .

قائمة المراجع:

- Jonathan. . Millar". (1997) .The Effects of budget rules on fiscal performance and macroeconomic stabilization.(
- Martijn RE, Henri LF De Groot, and Peter Nijkamp. . " Brons" .(2000) .Growth Effects of Governmental Policies: A Comparative Analysis in a Multi-Country Context .*Growth and Change* 31.4.1 ،
- Rudolf, and Jan Janků . " .Macek .(2015) .The impact of fiscal policy on economic growth depending on institutional conditions .*Acta academica karviniensia* 15.2.1 ،
- Teresa. " Ter-Minassian .(2007) .The role of fiscal institutions in managing the oil revenue boom.
- خلوفي فوزية العربي. (2004). دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر " (الإصدار غير منشورة) . جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- عبد الحميد محمد القاضي،. (1986). مبادئ المالية العامة. الاسكندرية: ار الجامعات المصرية،.
- محمد بن بوزيان، عبد الرحيم شيببي وسيدي محمد شكوري،. (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر. منتدى البحوث الاقتصادية .
- مسعود دراوسي. (2006). السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004". الجزائر : ، رسالة دكتوراه دولة.